فضيلة القاضي/ محمد عبدالله خميس أمان رئيس الشعبة الاستئنافية التجارية لـ "الأمناء":

نحاول جاهدين أن نرتقي بالعمل القضائي ونقدم أحدث الطرق الكفيلة بتطوير العمل

كثرة القضايا الواردة ونقص الكوادر القضائية أبرز الإشكاليات لتي تواجهنا

التقاه/ منير مصطفي وقيصر ياسين:

أجرت صحيفة "الأمناء" حوارًا قصيرًا مع فضيلة القاضي/ محمد عبدالله خميس أمان - رئيس الشعبة الاستئنافية التجارية - تطرقت إلى العديد من القضايا والمواضيع المتعلقة بدور الشعبة الاستئنافية التجارية ونشاطها في العاصمة عدن والقضايا المنظورة أمامها والتحديثات التي طرأت عليها، فإلى تفاصل الحوار:

ما رأيكم بالقرار الرئاسي للقاضي قاهر مصطفى؟

أولاً يسعدني أن أكون ضيفًا على سطور صحيفة "الأمناء" التي تسلط الضوء على بعض المهام القضائية للمحكمة التجارية، وماهي أبرز القضايا التجارية التي تصلنا ويتم البت فيها، وما تواجه المحكمة التجارية من تحديات كغيرها من المحاكم في خدمة قضايا المواطنين..

إن تعيين القاضي قاهر مصطفى نائبًا عامًا للجمهورية من قبل رئيس مجلس القيادة الرئاسية ونوابه تعتبر خطوة في الطريق الصحيح، وتعيين القاضي قاهر مصطفى محل توافق لكل القيادات القضائية، لما حققه هذا الرجل من إنجازات كبيرة في السلطة القضائية، ولما له من بصمات عملية شاهدة على نجاحه في عدة مناصب تدرج فيها في النيابة، وتأسيس عدد من النيابات في المحافظات.. وهذا القرار الرئاسي الذي ناله القاضي قاهر مصطفى كان صائبًا، ونحن كقضاء استقبلنا هذا القرار بإجماع وارتياح كبيرين، كونه قد وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. تمنياتنا للقاضي قاهر مصطفى كل التوفيق في أداء مهامه الجديدة، ومزيدًا من العطاء والنجاح.

ما أبرز المعاناة التي تواجه أعمال ومهام المحكمة التجارية؟

أبرز المعاناة هي النفقات التشغيلية للمحاكم، فمنذ عام 1995 لم تتغير حتى يومنا هذا، وكما تعلمون بأن أسعار المواد القرطاسية والأحبار ارتفعت بشكل كبير جدا، وأصبحت نفقات التشغيل لا تلبي احتياجاتنا كون المحكمة التجارية عملها يعتمد أساسا على المواد القرطاسية.. ولهذا نقول إن المحكمة التجارية لها خصوصيات تختلف عن المحاكم العادية في عملها، ولذا نأمل من قيادة الوزارة والجهات العليا إعادة النظر في الموازنة التشغيلية للمحاكم التجارية والمحاكم بشكل عام.

ما المهام المنوطة بالشعبة الاستئنافية التجارية؟

الشعبة الاستئنافية التجارية هي قضاء نوعي مستعجل يهتم بالقضايا المتعلقة بالتجار والتجارة، وعملنا مرتبط ارتباطا كبيرا بالتجارة والفصل في المنازعات التجارية بشكل عام .والقضاء التجاري يشمل المحكمة الابتدائية والشعبة الاستئنافية التجارية ويشمل مهام نطاقها كل من محافظات (عدن ،لحج ،أبين) حيث نستقبل قضايا تجارية من تلك المحافظات للنظر والفصل فيها وفق نطاق ومهام المحكمة والشعبة الاستئنافية التجارية .

خلال فترة توليكم مهام رئاسة الشعبة الاستئنافية التجارية ماذا أدخلتم من تحديثات في العمل القضائي؟

منذ توليتنا مهام رئاسة الشعبة نحاول جاهدين أن نرتقي بالعمل القضائي وكذلك الإدارة القضائية ونقدم أحدث الطرق الكفيلة بتطوير العمل من حيث رفد المحكمة والشعبة الاستئنافية بأجهزة الحاسوب الحديثة والمتطورة لخدمة المتقاضين لسهولة حصولهم على نسخ الأحكام بسرعة ودون عناء، بالإضافة إلى ترتيب عملية التوثيق للقضايا والأحكام، بالإضافة إلى الاهتمام بالإحصائيات وتحقيق الانضباط الوظيفي ،وحسن التعامل مع المتقاضين.. وفي هذا الإطار تم تأهيل دفعة من أمناء السر حديثي التوظيف من خلال إشراكهم بدورة تدريبية لتأهيلهم التأهيل الكافي وبما يمكنهم من أداء دورهم على أكمل وجه خلال

• النفقات التشغيلية للمحاكم منذ عام 1995م لم تتغير حتى يومنا هذا

• تعيين القاضي قاهر مصطفى نائبًا عامًا خطوة في الطريق الصحيح

تنفيذ المهام المنوطة بهم.

ما أهم الإشكاليات التي تواجه سير العمل القضائي؟

- من أبرز الإشكاليات التي تواجه سير العمل القضائي هو كثرة القضايا الواردة، ونقص الكوادر القضائية.

هناك بعض التجار يتعامل بالعملة الصعبة مع المستأجر؟

إن العلاقة بين المؤجر والمستأجر سواء للمحلات التجارية أو المنازل السكنية يحكمها قانون العلاقة بين المؤجر والمستأجر، حيث نظم هذا القانون وبشكل دقيق العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وينبغي التقيد به والعمل بموجبه، حيث هذا القانون يوفر الحماية القانونية للمؤجر والمستأجر في حال نشوب نزاعات أو مخالفات بينهما، حيث يلجأ بعض أصحاب العقارات بفرض دفع قيمة التأجير بالعملة الصعبة سواء بالريال السعودي أو بالدولار، ونحن في القضاء التجاري نعتبر هذا الإجراء وأسلوب التعامل في التأجير بالعملة الصعبة مخالفة واضحة وصريحة للقانون، وفي أحكامنا نلزم المؤجر بأن يتعامل بالعملة الوطنية (الريال اليمني) ويمنع مانعا باتا التعامل بغير العملة الوطنية.

ماذا بخصوص الجانب الأمني؟

المحاكم ينقصها العدد الكافي من أفراد الأمن، وللأسف إنه وحتى العدد القليل حاليا من أفراد الأمن ينقصهم السلاح، ولا يوجد إلا قطعة سلاح واحدة لدى حراسة المحكمة.

ونجدها فرصة من خلال صحيفتكم أن نوجه الدعوة لجهات الاختصاص ممثلة بمدير الأمن اللواء مطهر الشعيبي لتوفير العدد اللازم من الأفراد والسلاح لحماية وحراسة مبنى المحكمة والشعبة الاستئنافية التجارية الكائن في قلب مدينة كريتر مديرية صيرة وذلك للضرورة القصوى.

واختتم القاضي محمد عبدالله خميس أمان - رئيس الشعبة الاستئنافية التجارية بالعاصمة عدن - قائلا: "إنه ورغم كل ذلك إلا أن الأمور تسير بشكل طيب مع ضرورة توفير الحماية الأمنية اللازمة للقضاة وقد حان الوقت للتفكير بشكل جدي في إنشاء شرطة قضائية متخصصة التي يمكن الاعتماد عليها خصوصًا، وقد طالبنا بذلك منذ عدة سنوات واليوم نحن أحوج ما يكون للشرطة القضائية المتخصصة لحماية القضاة وفرض هيبة القضاء وحراسة مباني المحاكم وكذا لتنفيذ أحكام القضائية.